اللجنـــة المـــــاليـــة

الـــدورة الـــعادية الثانية

مجلس النواب العشرين

قـرار رقـم

(٢)

عقدت اللجنة المالية (١٠٤) اجتماعاً بدءًا من تاريخ ٢٥/١١/ ٢٠٢٥ الى تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٧ لدراسة :

١- مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٦ .

٢- خطاب وزير المالية الذي ألقاه معالي وزير المالية أمام مجلسكم الكريم تاريخ ٢٠٢٥/١١/١١.

ترأس معالي السيد مازن القاضي رئيس مجلس النواب

اجتماعات للجنة المالية

واستكمالاً برئاسة سعادة الاستاذ الدكتور نمر السليحات العبادي رئيس اللجنة وسعادة الدكتور سليمان الخرابشة نائب رئيس اللجنة وسعادة محمد البستنجي مقرر اللجنة.

وحضور اصحاب السعادة السيدات والسادة اعضاء اللجنة المالية النواب:

الدكتور ابراهيم الطراونة ، السيد المهندس إبراهيم الجبور ، الدكتورة رانيا ابو رمان ، المحامي عوني الزعبي ، نجمة الهواوشة ، السيدة رند الخزوز ، الدكتور ناصر نواصره ، الدكتور موسى الوحش.

وبحضور أصحاب السعادة السيدات والسادة النواب:

هالة الجراح مساعد رئيس مجلس النواب الدكتور شاهر شطناوي ، الدكتور احمد الرقب ، الآنسة الدكتورة هدى نفاع، المهندسة ايمان العباسي ، الدكتور هايل عياش، الدكتور احمد شديفات، المهندس جمال قموه ، فراس القبلان ، وسام ربيحات ، احمد

القطاونة ، المحامي مالك الطهراوي، المحامي محمد بني ملحم ، الدكتور عارف السعايدة ، الدكتور محمد السبايله ، المحامي الدكتور عبدالحليم عنانبة ، محمد المراعية ، الشيخ صالح ابوتايه، الآنسة نور أبو غوش ، يوسف الرواضيه ، الدكتورة اسلام العزازمة ، الدكتور احمد السراحنة، المحامي اندريه حواري، الدكتور حسين العموش، الدكتور أحمد عليمات ، المهندسة راكين أبو هنية، الآنسة رانيه الخليفات، الدكتور عبدالناصر الخصاونة، المهندس طلال النسور، عبدالرحمن العوايشة ، الدكتور بكر الحيصة ، معتز الهروط ، حامد الرحامنه ، الدكتور سالم أبو دولة ، محمد المحارمه ، اروى الزبون الحجايا ، الدكتورة ديمه طهبوب، أحمد الهميسات، علي الخلايلة ، المحامي اية الله فريحات ، الاستاذ الدكتور محمد الرعود ، الدكتور اسماعيل المشاقبة ، جهاد مدانات ، المهندس سليمان السعود ، الدكتور ايمن البدادوة، معتز ابورمان ، الدكتورة لبنى النّمور ، فريال بني سلمان ، المهندس حسن الرياطي ، المحامي محمد سلامة الغويري، المهندس جهاد عبوي، فليحة الخضير، محمد المرايات، الدكتور ايمن أبو هنية ، الدكتور محمد الجراح، باسم الروابدة ، عبدالباسط الكباريتي، مي السرديه، حمود الزواهره، الدكتور حكم المعادات والدكتور حسين الطراونة، المهندس حسين كريشان، المهندس خضر بني خالد ، خالد ابو حسان ، المهندسة نسيم العبادي.

وحضر من الحكومة أصحاب المعالى والعطوفة :

١ . معالي السيد أيمن حسين عبدالله الصفدي نائبـــــــــــــــا لرئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين

٢. معـــالي المهنـــدس رائـــد مظفـــر رفعـــت أبـــو الســـعود وزير المياه والري

٣. معـــالي المهنـــدس "أحمـــد مـــاهر" حمـــدي توفيـــق أبو السمن وزير الأشغال العامة والإسكان

٤. معـــالي الـــدكتور نضـــال مرضـــي عبـــدالله القطـــامين وزير النقل

٥. معـــالي المهنـــدس وليـــد "محـــي الـــدين" ســـليمان المصري وزير الإدارة المحلية

٦. معـــالي الـــدكتور محمـــد حســـين ســـعد المـــومني وزير الاتصال الحكومي

٧. معـــالي الـــدكتور بســـام ســـمير شـــحادة التلهـــوني وزير العدل

٨. معالي السيد يعرب فلاح مفلح القضاة وزيـــــــــــــــر الصناعة والتجارة والتموين

٩. معـــالي الـــدكتور صـــالح علـــي حامـــد الخرابشـــة وزير الطاقة والثروة المعدنية

١٠. معالي السيد مهند شحادة خليل خليل وزيـــــــــــــــر دولة للشؤون الاقتصادية

١١. معـــالي الـــدكتور عزمـــي محمـــود مفلـــح محافظـــة وزيـــر التربيـــة والتعلـــيم ووزيـــر التعلـــيم العـــالي والبحث العلمي

١٢. معـــالي الـــدكتور محمـــد أحمـــد مســـلم الخلايلـــة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

١٣. معالي السيد مازن عبدالله هلال الفراية وزيـــــــــــــــر الداخلية

١٤. معـــالي الســـيدة وفـــاء ســـعيد يعقـــوب بنـــي مصـــطفى وزير التنمية الاجتماعية

١٥. معـــالي الـــدكتورة نانســـي أحمـــد إبـــراهيم نمروقـــة وزير دولة للشؤون الخارجية

١٦. معالي الآنسة زينة زيد رشاد طوقان وزيـــــــــــــــر التخطيط والتعاون الدولي

١٧. معـــالي الســـيد عبـــدالمنعم صـــالح شـــحادة العـــودات وزير الشؤون السياسية والبرلمانية

١٨. معالي السيد خالد محمود محمد البكار وزيـــــــــــــــر العمل

١٩. معـــالي الـــدكتور عبـــدالحكيم موســـى عبـــدالقادر الشبلي وزير المالية

٢٠. معـــالي الســـيد مصـــطفى نصـــر مصـــطفى الرواشـــدة وزير الثقافة

٢٢. معـــالي المهنـــدس ســـامي عيســـى عيـــد ســـميرات وزير الاقتصاد الرقمي والريادة

٢٣. معـــالي المهندســـة بدريـــة المعتـــز عبـــدالكريم البلبيسي وزير دولة لتطوير القطاع العام

٢٤. معـــالي الـــدكتور رائـــد ســـامي عفـــاش العـــدوان وزير الشباب

٢٥. معـــالي الـــدكتور ابـــراهيم محفـــوظ عطـــا الله البـــدور وزير الصحة

٢٦. معـــالي الـــدكتور صـــائب عبـــد الحلـــيم مفلـــح الخريسات وزير الزراعة

٢٧. معـــالي الـــدكتور عمـــاد نعـــيم ســـليم الحجـــازين

وزير السياحة والآثار

٢٨. معـــالي الـــدكتور طـــارق علـــي ابـــراهيم ابـــو غزالـــه

وزير الاستثمار

٢٩. معـــالي الـــدكتور ايمـــن عبـــد الله أحمـــد ســـليمان

وزير البيئة

والمعالي والعطوفة

- رئيس مجلس المفوضين سلطة اقليم البتراء التنموي السياحي.

- امين عمان الكبرى.

- رئيس ديوان المحاسبـــــــــة.

- نائب رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصـــــة.

والعطوفة الامناء والمدراء العاميين ومدراء الشركات

وحضر كافة اجتماعات اللجنة عطوفة مدير عام دائرة الموازنة العامة بالوكالة السيد ايمن أبو الرب.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

ونحن نستمع لخطاب الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٦.

كنا ايضاً نتابعُ لقاءات صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه مع رؤساء الدول الاسيوية ، مبيناً ميزة جغرافيا الاردن وبيان امتيازات اتفاقيات التجارة الحرة التي تمكن الاردن من بلوغ منتجاته الاسواق الامريكية والاتحاد الاوروبي.

سعياً لرفع التعاون الاقتصادي الثنائي ، واستقطاب الاستثمار الى مختلف القطاعات الاقتصادية.

بعد ان نُسجت بحكمة توجيهاته الملكية رؤيةَ التحديثِ الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام ، مع نهاية سنة ٢٠٢٢.

ليباشر في برامجها التنفيذية ، لتوحد جهد كل جهة اتجاه تحقيق الاهداف الواردة في الرؤية ، ومن انجاز لا تعظمه النتائج.

تحسنت البنى التحتية وطُورت التشريعات ، واصبح الفهم اوضح واشمل والقرار يأخذ ابعاده الايجابية ، ومن القليل بدأنا نعطي الكثير.

وخرجنا من اطار فكر حصيلة الخزينة الأوحد الى حصيلة جودة الحياة وتوسيع شبكة الامان الاجتماعي ، واهمية الرعاية الاجتماعية ، ووفّرت برامج التدريب المرتبطة بعد التخرج بالتوظيف الى جانب الريادة والابتكار لدى الشباب يقودها ولي العهد سمو الامير الحسين بن عبد الله .

واطلاق برامج حرفية وتقنية بالتدريب المتخصص الى توفير الوظائف وفتح نوافذ تمويلية مدعومة وممكنه ، ودعم المشاريع الانتاجية في المدن والقرى وتعظيم دور المرأة.

ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن برامج تمويلية ميسّرة لتكون انطلاقة توسعها ونموها.

واصبح القرار يؤثر في نشاطات القطاعات الاقتصادية والمتأثرة ، لتكون حافزاً مساهماً في الاقتصاد الوطني.

وان ايمان جلالته المطلق بقدرات شعبه ومؤسساتنا وقطاعاتنا الاقتصادية قادرة على تجاوز اي من التحديات وتحويلها الى فرص.

المثابر الاول صاحب الجلالة ، نقل علاقاتنا الدولية الى شراكة استراتيجية تُوِّجَت باتفاق مع الاتحاد الاوروبي لتكون تعاونًا بعلاقة خاصة بالسياسة والاقتصاد والتجارة الى اول قمة ستعقد في ٢٠٢٦.

وبرنامج مساعدات ممتد ومتعدد لفترة ٢٠٢٦ – ٢٠٢٨.

معالي الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

مع وقف الحرب الوحشية على اشقائنا في قطاع غزة ، الا ان الغطرسة الاسرائيلية ما زالت ، ورسالتها رافضة للسلام والعيش المشترك ومنح الاشقاء الفلسطينين حقوقهم الشرعية وفق قرارات الامم المتحدة.

وتحد من تمكين الاردن ارسال مختلف المساعدات الكافية واستخدام الجوع والدواء والايواء وسيلة حرب ابادة ونبذاً للانسانية ووسيلة للهجرة الطوعية.

ما زال الاردن بقيادته الملكية السامية ، راسخة الموقف ثابته عازمه في العطاء اتجاه اشقائنا ، للتخفيف من نتائج الحرب التي لا زالت في اشكالها متعددة ومختلفة.

لتسعى الدبلوماسية الحكيمة بكل وسائلها وقف تلك الممارسات او الحد من اثارها على اشقائنا في غزة والضفة الغربية.

فلصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني وولي عهده الامين سمو الامير الحسين بن عبد الله ، كل تقدير لايفيه الا الوفاء واخلاص بعطاء.

اما قواتنا المسلحة الباسلة " الجيش العربي " ، التي امتازت في كل الميادين والمجالات ، المساعدات الانسانية والعلاجية ، وايقاف سموم الموت على حدودنا الشماليه ، والمساهمة في امننا الغذائي ، وتوسيع البنى التحتية ، الى جانب واجبها الوطني المقدس من صون امن الوطن.

واجهزتنا الامنية ، لما حققته وتحققه في درء الاعمال العمياء الصماء والبعيدة عن تعاليم ديننا الحنيف واصالتنا الاردنية ، والمخططات التي تحاول النيل من امننا واستقرارنا ومواقفنا.

لهم منا جميعا كل الشكر والتقدير على بذلهم العطاء والدماء ، وعطاء لا يفيه اي عطاء.

معالي الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

أحيل مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية لسنة ٢٠٢٦ ، الى مجلسكم الكريم في وقتٍ مبكرٍ عن فترة احالته الاعتيادية ، بثلاثةِ اسابيع ، وهو مؤشر على مدى التزام الحكومة واهمية انهاء مشروع القانون ضمن مدة زمنية لمراحله الدستورية مع نهاية سنة ٢٠٢٥.

وترى اللجنة المالية ان هذا الالتزام الحكومي بتوجيهات دولة الدكتور جعفر حسان رئيس الوزراء وجهود فريقه الوزاري ، اثبت الالتزام في تنفيذ برامج الحكومة ، وان المصادقة على الايرادات والنفقات العامة يمكنها من تحسين مؤشرات الانجاز لمسارات رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تطوير القطاع العام وحفز النمو الاقتصادي .

وان هذا الالتزام الذي نقدّره لما فيه المصلحة الوطنية ، قابله التزام السلطة التشريعية وبيّنه معالي السيد مازن القاضي رئيس مجلس النواب بأن البرلمان سيكون مساهماً وفاعلاً ويمتلك كل ادواته التي تُمَكنه من شراكته الوطنية مع الحكومة.

معالي الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

تشكر لجنتكم المالية معالي الباشا مازن القاضي رئيس مجلس النواب الموقر ، وكافة الزملاء ممن شاركوها دراستها ومناقشتها لمشروع قانون الموازنة العامة ، والامانة العامة لمجلس الكريم.

عقدت لجنتكم المالية (١٠٤) اجتماعاً مع الجهات التي ورد لها مخصصات مالية ضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٦.

وفّرت لجنتكم المالية كافة امكاناتها ووقتها لتكثيف اجتماعاتها ودراستها لمشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٦ ، والمؤشرات والتوجهات الواردة في خطاب الموازنة الذي القاه معالي وزير المالية.

مستلهمة من جلالة الملك عبد الله الثاني قوله اننا لا نملك ترف الوقت.

مؤكدة لمجلسكم الكريم انها اخذت الكفاية التي تمكنها من تحليل كافة بيانات القطاعات الاقتصادية ، والقرارات الحكومية في تحسين نشاط القطاعات الاقتصادية وتحسين بيئة الاعمال المختلفة.

وكافة موازنات الجهات في الباب الاول والباب الثاني للوحدات الحكومية.

وتبين لمجلسكم الكريم نتائج دراستها وتحليلها

المؤشرات الاقتصادية

بلغ عدد السكان ١١,٩٣٩,٨٤٠ نسمة حتى اعداد قرار لجنتكم المالية لقرارها.

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابته " الحقيقي "

اجرت دائرة الاحصاءات العامة مراجعة شاملة للحسابات القومية والناتج المحلي الاجمالي ، واظهرت نتائج المراجعة ان قيمة الناتج

المحلي الاجمالي ارتفعت الى ٣٩,٨ مليار دينار مع نهاية ٢٠٢٣ ، بعد ادراج انشطة اقتصادية واعتماد مصادر بيانات جديدة.

وان اعادة الاحتساب التي ضمت المدة الزمنية من ٢٠٠٨ الى ٢٠٢٣ ، وفي نتائجها ارتفاع الناتج بنسبة تصل الى ١٠% ، مما سينعكس على نسبة الناتج المحلي الاجمالي المتحققة في ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ ، ومستقبلاً وان اثر الاحتساب سيؤثر في نسبة الدين العام الى الناتج اضافة الى معايير التقييم الائتمانية وكلفها..

وقدر اظهرت نتائج القطاعات الاقتصادية مع منتصف ٢٠٢٥ ، نمواً اسهمت في ارتفاع الناتج الى ٢,٨% ، وان من ابرز القطاعات الاقتصادية المسجلة للنمو " قطاع الزراعة الذي سجل نسبة ٨,٦% لتبلغ حصته ٠,٣٥% من النمو ، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٥% مساهماً في ٠,٨٩ من النمو ، وقطاع الكهرباء والمياه بنسبة ٤,٩% مساهماً في ٠,٠٩% من النمو ، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة ٤% مساهماً في ٠,٣٣% من النمو.

ومن المقدر ان يسجل الناتج مع نهاية ٢٠٢٥ نسبة النمو عند ٢,٨% ، وفق هيكلية احتساب النشاط الاقتصادية قبل اعادة الاحتساب الجديدة مع نهاية ٢٠٢٥.

ووفق نتائج تحليل لجنتكم المالية ، فأن نمو الناتج المحلي الاجمالي سيبلغ نحو ٤٥ مليار دينار مع نهاية ٢٠٢٥.

التضخـــــم

سجلت نسبة بلغت التضخم " الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك " ارتفاعاً بنسبة ١,٨٧% عن فترة العشر شهور الاولى ٢٠٢٥.

وفي أبرز السلع التي اسهمت في ارتفاع التضخم :

الامتعة الشخصية بنسبة ٧,٨% والزيوت والدهون بنسبة ٥,٩% والاسماك ومنتجات البحر ٣% والتعليم بنسبة ١,٥% والشاي والبن والكاكاو بنسبة ١,٢%.

ونبين لجنتكم المالية ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك يضم ٨٥٠ سلعة ضمن سلة المواد الاستهلاكية منها ٣٢٥ سلعة غذائية.

الصـــادرات الوطنيـــــة

حققت الصادرات الوطنية نمواً بلغ ٩,١% لتصل قيمتها الى ٦,٩٩٧ مليار دينار مع انتهاء فترة التسع شهور الاولى وارتفاع قيمة المعاد تصديره بنسبة ٦,٥% ، لتسجل حصيلة الصادرات الكلية نسبة نمو ٨,٩% لتصل قيمتها ٧,٦٩٠ مليار دينار.

وبلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية الى المستوردات ٥١% ، وبلغت قيمة المستوردات ١٤,٩٨٦ مليار دينار ، ليسجل العجز ٥% اضافية عن نسبة العجز مقارنة بنفس الفترة قي ٢٠٢٤.

ابرز السلع المصدرة :

بلغت الالبسة وتوابعها ١,٢٣٥ مليار دينار مسجله انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته ٠,٢% والاسمدة الازوتية او الكيماوية ٨٠٨ مليون دينار بنمو ١٦,٣% والحلي والمجوهرات ٥٨٩ مليون دينار بنمو ٨,٣% ومحضرات الصيدلة ٤٧٠ مليون دينار بنمو ٥,٤% والفوسفات الخام ٤٢٧ مليون دينار بنمو ١٠,٦% والبوتاس الخام

٤١٢ مليون دينار بنمو ١٣,٢% اما المواد الاخرى بلغت قيمة صادراتها ٣,٠٥٦ مليار دينار بنمو ١١,٥%.

ابرز السلع المستوردة :

النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية ١,٩٤٦ مليار دينار مسجلة انخفاضاً بنسبة سالب ٣,٨% والالات والادوات وأجزائها ١,٢٤٥ مليار دينار بنمو ٢٥,٥% والحلي والمجوهرات الثمينة ١,٢٠٣ مليار دينار بنمو ٥٦% والعربات والدرجات وأجزائها ١,١٥٧ مليار دينار و الالات والمعدات الكهربائية وأجزائها ٧٣٢ مليون دينار بنمو ٩,٧% والحبوب ٥٢٩ مليون دينار بأنخفاض سالب ١,٣% والمواد الاخرى ٨,١٧٤ مليار بنمو ٦%.

البطـــــــالة

تصدر دائرة الاحصاءات العامة مؤشرين لنسب البطالة " نسب البطالة الى عدد السكان وهو مؤشر يعكس قوى العمل في السوق وحجم العمالة و نسب البطالة بين الاردنيين ولكل له دلالات اقتصادية واجتماعية ".

بلغ معدل البطالة نسبة الى عدد السكان ١٦,٢% وما نسبته ٢١,٤% بين الاردنيين مع نتائج الربع الثالث ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فأن التابين بين نسبة الانخفاض في معدل البطالة البالغ ٠,١% وعدد الاردنيين الذين لهم اشتراك في سجلات الضمان الاجتماعي البالغ " ٩٥ " الف للفترة ٢٠٢٥/١/١ الى ٢٠٢٥/١١/١٥.

وفق نتائج تحليلها فأن نسبة انخفاض البطالة ستتجاوز المعلن مع نتائج ٢٠٢٥.

احتياطيات البنك المركزي

تقدر لجنتكم المالية حسن ادارة السياسة النقدية للبنك المركزي ، التي اسهمت في استقرار سعر صرف الدينار مقابل اسعار سلة العملات الاجنبية.

بلغ اجمالي احتياطيات البنك المركزي ٢٤,١ مليار دولار وسجل بما يتجاوز ٣,١ مليار دولار عن ما حققه في نهاية ٢٠٢٤ ، وبلغت تغطيته ٩,١ شهراً من اجمالي المستوردات التي شهدت نمواً عن مستواها في ٢٠٢٤.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغت السيولة النقدية مع نهاية شهر ٢٠٢٥/٩ نحو ٤٦,٩٤١ مليار دينار بنمو ١,٦٧٢ مليار دينار مقارنة لنفس الفترة من ٢٠٢٤.

قابلها رصيد اجمالي التسهيلات نحو٣٥,٩٨٠ مليار دينار بنمو ١,٢٠٣ مليار دينار مقارنة لنفس الفترة ٢٠٢٤.

- ارتفعت الودائع بنحو ٢,٣٩٥ مليار دينار لتصل الى ٤٩,٠٩٣ مليار دينار مقارنة لنفس الفترة من ٢٠٢٤.
- انخفضت اسعار الفائدة نصف نقطة مئوية منذ مطلع ٢٠٢٥ ، لتسهم في تخفيض كلف الاقتراض على الافراد والشركات والدين الحكومي ، اضافة الى ان معدلها يعد عاملاً جاذباً للاستثمار.

القطـــــاع السياحي

مع وقف الحرب على قطاع غزة واستقرار نسبي للاقليم ، ارتفع الدخل السياحي بنسبة ٦,٥% لشهر تشرين أول وبلغ ٤,٦ مليار دينار مقارنة لنفس الفترة من ٢٠٢٤.

وارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الى ١٤,١%

مقابل ١٣,٣% لنفس الفترة من ٢٠٢٤.

وبتحليل لجنتكم المالية ، حققت مناطق العقبة وعمان كوجهة سياحية وحصيلتها نسبة النمو في القطاع ، مقابل استقرار وجهة البحر الميت ، وانخفاض الوجهة الى البترا ووادي رم.

وقد اسهم الطيران منخفض التكاليف في استقطاب ١٣٠ الف زائر.

المساعدات والمشاريع الكبرى والبرامج

والقرارات المتخذة واسهمت

بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

وتحفيز القطاعات الاقتصادية

والنمو الاقتصادي

المساعدات الخارجـــــية " التمويل المتعاقد عليه"

بلغت المساعدات الخارجية من القروض الميسرة الموجهة لدعم الخزينة العامة المتعاقد عليها لفترة ٢٠٢٥/١ الى ٢٠٢٥/٩ ، نحو ١,٧ مليار دولار ، ونسبة الفائدة من ٠,٥% الى ٤% وفترات سماح تبدأ من ٥ الى ٧ سنوات ، وفترات سداد من ١٥ سنة الى ٢٥ سنة.

وان نتائج العلاقات الاستراتيجية مع الاتحاد الاوروبي قد اسفرت عن توقيع دعم بقيمة ٣ مليار يورو لدعم البرامج في الموازنة العامة واللجوء والمجتمعات المستضيفه لفترة ٢٠٢٦ – ٢٠٢٨.

واذ تقدر لجنتكم المالية ومن خلال مجلسكم الكريم كافة الدول الصديقه على دعمها التنموي للاردن ، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي والمانيا واليابان.

مشروع الناقل الوطني

يعد مشروع الناقل الوطني ، مشروع استراتيجي وطني وركيزة أساسية لتحقيق الأمن المائي المستدام ويُعد أكبر مشروع بنية تحتية مائية في تاريخ الأردن.

سيقوم على تحلية ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه البحر الأحمر في خليج العقبة ، لتغطية قرابة ٤٠% من احتياجات المملكة

من مياه الشرب ، ثم نقلها عبر خط ناقل ضخم يمتد لمسافة ٤٥٠ كم إلى مختلف محافظات المملكة ، مما يضمن وصول مياه شرب مستدامة وآمنة للمواطنين.

ويأتي المشروع استجابة للتحديات المائية غير المسبوقة التي يواجهها الأردن ، وفي مقدمتها ندرة الموارد، تراجع الهطول المطري، الضغط السكاني ، والاستنزاف التاريخي للمياه الجوفية. ومن خلال هذا الحل الاستراتيجي طويل الأمد ، سيصبح الأردن أقل تأثراً بالتقلبات المناخية وأكثر قدرة على تلبية احتياجات سكانه ومناطقه الحيوية.

سيحمل هذا المشروع الوطني فوائد مباشرة لجميع المحافظات ، إذ سيسهم في تحسين ساعات التزويد، وتخفيف الضغط على مصادر المياه الجوفية، ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع حوالي ٤ مليار دينار أردني ، تشمل كلف الإنشاء والقروض والفوائد التشغيلية.

ويتم تمويل المشروع من خلال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) ، هذا النموذج يقلل العبء المالي المباشر على الموازنة العامة ، ويوزع المخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص.

ويتكامل المشروع مع رؤية التحديث الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل خلال الإنشاء والتشغيل، واستخدام الطاقة المتجددة في تشغيل المحطات ، مما يجعل الناقل الوطني مشروعاً سيادياً واستراتيجياً.

تمويل المشروع التفصيلي

تشمل مصادر التمويل المقدمة للمشروع مساهمة وزارة المياه والري والتي تتضمن مساهمة الحكومة من الموازنة ومجموع المنح من مختلف الجهات المانحة حيث تبلغ قيمة مساهمة الحكومة المباشرة ٣٠٠ مليون دينار بينما بلغ مجموع المنح التي تم توفيرها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي ٦٤٢ مليون دولار بما فيها مبادلة الديون.

أما المصادر الاخرى ، فهي مصادر الاقتراض الخاص من خلال شركة المشروع حيث بلغت قيمتها من مؤسسات التمويل الدولية ٣,١٦ مليار دولار ، الى جانب توفر تمويل محلي من خلال تجمع بنكي بقيمة ٧٧٠ مليون دولار ، اضافة الى مليار دولار استثمار محتمل من صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي.

وسيباشر في بدء تنفيذ المشروع في شهر ٢ او الربع الاول من ٢٠٢٦.

وتشير لجنتكم المالية الى ان البدء تنفيذ المشاريع الكبرى بقيمة تقارب ٦ مليار دولار ، في قطاع الطاقة والتنقيب والنقل للغاز والمشاريع السككية لتسهم في حفز النمو الاقتصادي وتحسين معدلات البطالة.

برنامج البنك المركزي لدعم القطاعات الاقتصادية :

استمر البنك المركزي في برنامج دعم القطاعات الاقتصادية " الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات الهندسية والصحة وشركات النقل والتعليم والتدريب المهني والفني والتقني والقطاع التصديري منذ سنة ٢٠١١ الى الان.

بمنحها فائدة تفضيلية وثابته بلغت ١% لداخل العاصمة و نصف بالمائة لباقي المحافظات.

وقد بلغ مجموع التسهيلات ٢,٦ مليار دينار استفاد من البرنامج ٣٦٠٠ مشروع ، ووفرت ٢٠٣٠٠ فرصة عمل.

وخلال سنة ٢٠٢٥ ، اتخذت الحكومة جملة من القرارات المتعلقة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، سواء في حفزها على الاستمرار ورفع مساهمتها المستقبلية في الناتج المحلي الاجمالي ، والابقاء على العاملين فيها ، او في التخفيف من التزاماتها الناشئة عن عدم التزامها بالتشريعات كالغرامات ، او زيادة الحوافز والتسهيلات في المناطق الصناعية والتنموية ، او تعديل جداول الرسوم الجمركية الخاصة بمدخلات الانتاج الصناعي لتحسين تنافسيته ، او فرض رسوم حمائية على مستوردات قابلها منتج وطني ، ودعم الصادرات الزراعية اما اعفاء السلع الزراعية البستانية من الرسوم بنسبة ٧٥%

او دعم تصدير الفواكه والخضار عبر الشحن الجوي بنسبة ٥٠% وللشحن البحري ٢٥% ، اضافة الى اعفاءات من الرسوم والضرائب على مساحة الشقق لتحفيز التداول العقاري ، او اعفاءات للمواطنين من الغرامات ، او تركيب السخانات الشمسية ، او تسديد التزامات متاخرات على عطاءات البلديات بقيمة ٥٠ مليون دينار ، واعفاء مشغلين في قطاع النقل ٥٠% ، واعادة هندسة ٦١ خدمة استثمارية لتبسيط الاجراءات ، وبعد بحث لجنتكم المالية فقد بلغت مجموع القرارات والاجراءات المتخذة من الحكومة فقد بلغت ٢٣٢ قراراً في ٢٠٢٥.

واذ تؤكد لجنتكم المالية وبعد عقدها اجتماعاً مع الفريق الاقتصادي الحكومي وبحثها لهذه الجهود ، فقد اسهمت في تحسين بيئة الاعمال بتحفيز المستفيدين من تلك القرارات ، وتخفيف الاعباء الاخرى عن المواطنين ، ورفع نسبة النقد المتداول في الاقتصاد ، مؤكدة على اتخاذ تجديد القرارات المرتبطة بمدة زمنية لتسهم في تحسين البيئة الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

الايرادات العامة

المقدرة للسنة المالية ٢٠٢٦

الايرادات العامة

بلغت الايرادات العامة المقدرة نحو ١٠,٩٣١ مليار دينار ، لتحقق نمو نسبته ٩,١% او ما قيمته نحو ٩١٦ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية : فإن الايرادات العامة انخفضت بين مقدرها واعادة تقدير ٢٠٢٥ ، بما نسبته ٢,١% او ما قيمته ٢١٨ مليون

دينار ، وحققت اعادة التقدير نمواً قيمته نحو ٥٧٥ مليون دينارًا مقارنة في نتائج اداء ٢٠٢٤ الفعلي.

وقد جاء التوزيع النسبي لنتائج تقدير ٢٠٢٦ للايرادات العامة :

اذ شكلت الايرادات الضريبية ما نسبته ٧٠% من الايرادات العامة وما نسبته ٧٥% من الايرادات المحلية ، والايرادات غير الضريبية ما نسبته ٢٣,٣% من الايرادات العامة وما نسبته ٢٥% من الايرادات المحلية ، والمنح ما نسبته ٦,٧%.

مقابل ٦٩% للايرادات الضريبية من الايرادات العامة و ٧٤,٤% من الايرادات المحلية ، وما نسبته ٢٣,٧% للايرادات غير الضريبية من الايرادات العامة و ٢٥,٦% من الايرادات المحلية ، وما نسبته ٧,٣% للمنح في اعادة تقدير ٢٠٢٥.

وتبين لجنتكم المالية نتائج تحليلها في بنود الايرادات العامة الضريبية وغير الضريبية.

الايرادات الضريبية

بينت لجنتكم المالية قبل اظهار نتائج تحليلها لاداء الايرادات الضريبة والعوامل والقرارات التي اثرت اما في نموها او انخفاضها ، ان ايرادات الضريبة غير المباشرة " الضريبة العامة على المبيعات " ما زالت لا تحقق العدالة ، وانها تسهم ومعدل التضخم في رفع اعباء الشريحة الواسعة من المواطنين خاصة للفئة الاكبر ممن هم ضمن الحد الادنى للاجور.

وقد اولت لجنتكم المالية دراسة تحليلية لنتائج مقدر ٢٠٢٦ ، لاثر تقديراتها على العجز والدين العام.

بلغت الايرادات الضريبية ٧,٦٥٦ مليار دينار بنمو مقدر بلغت نسبته نحو ١١% او ما قيمته نحو ٧٥٤ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٥ ، بعد ان سجلت انخفاضاً بلغ نسبته ٣% او ما

قيمته نحو ٢٢٠ مليون دينار ، وحقق اداءها نمواً بلغ نحو ٤٩٧ مليون دينار او ما نسبته ٧,٧% عن فعلي ٢٠٢٤.

وقد بينت لجنتكم المالية في قرارها حول موازنة ٢٠٢٥ نتائج تحليلها للعوامل والاجراءات والقرارات التي اثرت في تحقيق نتائج اعادة تقدير ٢٠٢٥ ، اضافة الى تأثر نموها في قرار اعادة هيكلة الرسوم الجمركية والضريبية للسيارات.

وفي تفاصيل بنود الايرادات الضريبية :

ضريبـــــــة الدخل

شكلت ضريبة الدخل ما نسبته ٢٥,٢% من اجمالي الايرادات الضريبية .

اذ بلغ مقدر ضريبة الدخل ١,٩٢٦ مليار دينار بنمو بلغت نسبته ١٠% او ما قيمته ١٧٥ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغ نسبته ٤,٤% او ما قيمته نحو ٨١ مليون دينار عن المقدر ، وشكلت ما نسبته ٢٥,٤% من اجمالي الايرادات الضريبية ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية فأن اداء ضريبة الدخل في اعادة تقدير ٢٠٢٥ انخفض عن الاداء الفعلي في ٢٠٢٤ ، بنسبة ٢,٩% او ما قيمته نحو ٤٩ مليون دينار ، ومن ابرز نتائجها اثار الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة التراكمية.

وفي تفاصيل بنود ضريبة الدخل :

ضريبة الدخل على الافراد

بلغ مقدر ضريبة الدخل على الافراد ٨٠ مليون دينار بنمو ١٢,٧% وبقيمة ٩ مليون دينار عن اعادة تقدير ٢٠٢٥ ، الذي انخفض عن مقدره بقيمة ٩ مليون دينار وبنسبة ١٢,٧% .

وبتحليل لجنتكم المالية : فانه رغم تراجع اعادة تقدير ٢٠٢٥ ، الا انها حققت نمواً بقيمة نحو ٦ مليون دينار وبنسبة ٩,٥% عن اداءها الفعلي في ٢٠٢٤.

وتشير لجنتكم المالية وفق نتائج التحليل الى تحسن مختلف القطاعات الاقتصادية في اداءها ٢٠٢٥ ، مما سينعكس على نتائج ضريبة الدخل على الافراد وان نسبة النمو المقدرة ستتأثر بهذه النتائج الايجابية.

وان نسبة ايرادات ضريبة الدخل على الافراد تشكل ٤,٢% من حصيلة ضريبة الدخل المقدرة.

ضريبة الدخل على الموظفين والمستخدمين :

بلغ مقدر ضريبة الدخل على الموظفين والمستخدمين ٣٤٠ مليون دينار بنمو بلغت نسبته ٦,٢% او ما قيمته ٢٠ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي حققت نسبة المقدر البالغة ٣٢٠ مليون دينار ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فأن النمو المقدر يتأثر في شريحة الوظائف الخاضعة في دخولها الى نسبة الضريبة بعد الاعفاءات الممنوحة بالقانون و الوظائف المستحدثة في مختلف القطاعات او نمو الرواتب الخاضعة للضريبة.

وسجلت اعادة التقدير تراجعاً بنسبة ٣,٥% او ما قيمته نحو ١١ مليون دينار ٢٠٢٥ مقارنة في الاداء الفعلي ٢٠٢٤.

ضريبة الدخل على الشركات المساهمة :

بلغ المقدر ١,٣٢١ مليار دينار بنمو بلغت نسبته ٧,٨% او ما قيمته ٩٠ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٥ التي سجلت انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٢,٢% او ما قيمته ٣٢ مليون دينار عن مقدرها.

وتأثر نتائجها في الحرب الاسرائيلية بين اعادة تقدير ٢٠٢٥ وفعلي ٢٠٢٤.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فأن مقدر ٢٠٢٦ سيتأثر ايجاياً في نتائج اداء معظم الشركات المساهمة التي حققت ارباح تجاوزت ١٠% في الربع الثالث في سوق عمان المالي من ٢٠٢٥.

وتشير لجنتكم المالية ان نتائج تقديرات ايرادات ضريبة الدخل جاءت اكثر انضباطاً ومنسجمه مع مؤشرات التحسن في ٢٠٢٥ والتي ستنعكس على حصيلة ضريبة الدخل في ٢٠٢٦.

الضريبة العامة على المبيعات

بلغ مقدر الضريبة العامة على المبيعات ٥,١٧٦ مليار دينار بنمو ٩,٨% او ما قيمته ٤٦٤ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغ نسبته ٢,٨% او ما قيمته ١٣٧ مليون دينار ، الا انها سجلت نمواً بلغت نسبته ١١,٢% او ما قيمته ٤٧٤ مليون دينار في نتائج ٢٠٢٥ مقارنة في فعلي ٢٠٢٤.

وبتحليل لجنتكم المالية : فأن مقدر الضريبة العامة على المبيعات متأثر في القرارات الحكومية المتخذة ، منها اعادة هيكلة الضرائب

على السيارات ، والوظائف التي من المقدر ان تتجاوز ٣٢٠ مليون دينار تسهم في نمو الاستهلاك العام اضافة الى النمو الطبيعي ، وارتفاع الطلب على المشتقات النفطية.

وتؤكد لجنتكم المالية ان الاستقرار في قرارات نقل السلع بين جداول النسب الضريبية سيسهم في استقرار نسب الاستهلاك ونموها الطبيعي السنوي ما لم يتخذ قرار في تخفيضها.

وفي تفاصيل بنود الضريبة العامة على المبيعات :

ضريبة المبيعات على السلع المستوردة

بلغ مقدر ايرادات ضريبة المبيعات على السلع المستوردة ١,٥١٤ مليار دينار بنمو بلغ نسبته ١٥,٤% او ما قيمته ٢٠٢ مليون دينار مقارنة في اعدة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغت نسبته ٧,٩%

او ما قيمته ١١٢ مليون دينار عن المقدر ٢٠٢٥ ، الا انها سجلت نمواً بلغ نسبته ٢٢% وما قيمته نحو ٢٤٠ مليون دينار في ٢٠٢٥ مقارنة في فعلي ٢٠٢٤.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فأن النمو في اعادة تقدير ٢٠٢٥ قد تأثرت في القرارات الحكومية السابقة التراكمية ، اضافة الى ما بينته في تحليلها حول نمو الايرادات الضريبية.

ضريبة المبيعات على السلع المحلية :

بلغ مقدر ايرادات ضريبة المبيعات على السلع المحلية ١,٥ مليار دينار بنمو بلغ نسبته ٧,١% او ما قيمته ١٠٠ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي حققت المقدر ، وحققت نمواً بلغت نسبته ١١,٥% او ما قيمته ١٤٤ مليون دينار في ٢٠٢٥ مقارنة في فعلي ٢٠٢٤.

وقد بينت لجنتكم المالية العوامل التي تؤثر في نمو الضريبة على السلع المحلية.

ضريبة المبيعات على الخدمات :

بلغت ضريبة المبيعات على الخدمات ٧٩٢ مليون دينار بنمو بلغت نسبته ٥,٦% او ما قيمته ٤٢ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي حققت المقدر ، الا انها سجلت نمواً بلغت نسبته ١٧,٤% او ماقيمته نحو ١١١ مليون دينار في ٢٠٢٥ ، مقارنة في فعلي ٢٠٢٤.

وفي تحليل لجنتكم المالية ، فأن النمو المستهدف في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو قطاع الخدمات ، سيتأثر بالنتائج الايجابية وان معدل النمو وفق ما يحققه من نمو في الايرادات.

ضريبة المبيعات على السلع التجارية :

بلغ مقدر ضريبة المبيعات على السلع التجارية ١,٣٧٠ مليار دينار بنمو بلغت نسبته ٩,٦% او ما قيمته ١٢٠ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغت نسبته نحو ٢% او ما قيمته ٢٥ مليون دينار عن المقدر ، وسجلت انخفاضاً بلغت نسبته ١,٦% او ما قيمته ٢٠ مليون دينار في ٢٠٢٥ ، مقارنة في فعلي ٢٠٢٤.

وفي تحليل لجنتكم المالية ، في العوامل التي تؤثر على نمو الضريبة العامة على المبيعات ، فأن تحقيق نسبة ٩,٦% سيتأثر في نمو

الوظائف اضافة الى نمو البدء في تنفيذ المشاريع الكبرى " الناقل الوطني " وبينتها لجنتكم المالية.

ضريبة بيع العقـــــــار

بلغ مقدر ضريبة بيع العقار ١٣٤ مليون دينار بنمو بلغ نسبته ٦,٣% او ما قيمته ٨ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي انخفضت بما نسبته ٠,٧% او ما قيمته مليون دينار عن المقدر ، الا انها سجلت نمواً بلغت نسبته ١٥,٤% او ما قيمته نحو ١٦,٨ مليون دينار عن الاداء الفعلي في ٢٠٢٤.

وشكلت ضريبة بيع العقار ما نسبته ١,٧% من اجمالي الايرادات الضريبية.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فأن النمو المستهدف في ٢٠٢٦ ، سيتأثر في تمديد قرار تحفيز القطاع اعفاء الشقق من مساحة ١٥٠ وما دون ، وما نسبته ٥٠% على المساحة الاعلى وبواقع ٦% بدل ٩% على الرسوم و ١% من نسبة ضريبة بيع العقار و٥٠% على رسم التسجيل.

الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الاخرى :

بلغت الرسوم الجمركية المقدرة ٣٦٠ مليون دينار بنمو بلغ نسبته نحو ٣٧% او ما قيمته ٩٧ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً طفيفاً بما نسبته ٠,٣% او ما قيمته ١ مليون دينار الا انه سجلت نمواً بلغت نسبته ١٦% او ما قيمته نحو ٣٦ مليون دينار في ٢٠٢٥ ، مقارنة بما حققه في فعلي ٢٠٢٤.

وشكلت ما نسبته ٥,٢% من اجمالي حصيلة الايرادات الضريبة المقدرة في حال تحقيق المستهدف.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فأن نمو الرسوم الجمركية في ٢٠٢٤ ، تأثر في قرار اعادة هيكلة الرسوم والضرائب على السيارات ٢٠٢٥ ، بارتفاع الاقبال على التخليص ضمن مدة محددة اسهم في نتائج اداء اعادة التقدير .

اما النمو المستهدف في ٢٠٢٦ بنسبة ٣٧% سيشكل تحد امام تحقيقه ، مما سيؤثر في انخفاض الايرادات الضريبية المستهدفة.

وقد بين بند الغرامات والمصادرات الجمركية نمواً بنسبة ٦٠% وما قيمته ١٥ مليون دينار.

ويشكل تحد امام تحقيق النمو المستهدف.

ايرادات ضرائب المنح المدفوعة من وزارة المالية :

بلغ المقدر ٢٠ مليون دينار ، علماً ان هذا البند مرتبط بالمنح المرتبطة بالمشاريع التي يتحقق عليها ضريبة ، وهو قيد محاسبي من الخزينة والى الخزينة.

الايرادات غير الضريبية

بلغت الايرادات غير الضريبية ٢,٥٤٠ مليار دينار بنمو بلغت نسبته ٦,٨% او ما قيمته ١٦٢ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي سجلت نمواً بنسبة نحو ١% وبقيمة ٢,٥ عن المقدر ، وقد سجلت نمواً بلغت نسبته ٢,١% او ما قيمته نحو ٤٩ مليون دينار عن الاداء الفعلي ٢,١%.

وتبين لجنتكم المالية بنود الايرادات غير الضريبية التي حققت نمواً عن المقدر لدى اعادة تقديرها في ٢٠٢٥ :

شركة تطوير العقبة بقيمة نمو ٤ مليون دينار او ما نسبته ٤٠% قابله انخفاضاً ايضاً بنسبة ٤٠% في مقدر ٢٠٢٦ ، وشركة السمرا بقيمة ٩ مليون دينار وبنسبة ٩٠% ونمو بنسبة ٩,٥% في مقدر ٢٠٢٦ ، شركة المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية بقيمة نمو ٨ مليون دينار وبنسبة ١٣٣% قابله انخفاض بقيمة ٣ مليون وما نسبته ٢١,٤% في مقدر ٢٠٢٦ ، تعويضات فروقات اسعار الديزل للشاحنات غير الاردنية بقيمة ١ مليون دينار وما نسبته ١٠٠% قابله ايضا نفس قيمة اعادة التقدير ١ مليون دينار.

اما ابرز بنود الايرادات غير الضريبية التي حققت مقدرها لدى اعادة تقدير ٢٠٢٥ :

عوائد الحكومة من مطار الملكة علياء بقيمة ١٣٠ مليون دينار ومقدر ١٣٥ مليون دينار بنمو نسبته ٣,٧% في ٢٠٢٦ ، عوائد المساهمات الحكومية بقيمة نحو ١٥١ مليون دينار مقابل نمو نحو ٩ مليون دينار

او ما نسبته ٥,٩% في مقدر ٢٠٢٦ ، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بقيمة ١٠٠ مليون دينار ونمو بقيمة ٤٥ مليون دينار او ما نسبته ٤٥% في مقدر ٢٠٢٦ ، رسوم تسجيل الاراضي بقيمة ١٧٠ مليون دينار وبنمو ٥ مليون دينار او ما نسبته ٢,٩% في مقدر ٢٠٢٦ ، رسوم طوابع الواردات بقيمة ٢٢٥ مليون دينار وبنمو بقيمة ٥ مليون دينار او ما نسبته ٢,٢% في مقدر ٢٠٢٦ ، رسوم المحاكم النظامية

بقيمة ٩٠ مليون دينار بنمو ٥ مليون دينار او ما نسبته ٥,٥% في مقدر ٢٠٢٦ ، رسوم جوازات السفر بقيمة ٥٠ مليون دينار وبنمو ٥ مليون دينار او ما نسبته ١٠% في مقدر ٢٠٢٦ ، رسوم تصاريح العمل ١١٧ مليون دينار وبنمو ٧ مليون دينار او ما نسبته نحو ٦% في مقدر ٢٠٢٦ ، رسوم الاقامة بقيمة ٤٧ مليون دينار وبنمو بقيمة ٥ مليون دينار او ما نسبته ١٠,٦% في مقدر ٢٠٢٦ ، رسوم التلفزيون بقيمة ٢٨ مليون دينار وبنمو بقيمة ٤ مليون دينار او ما نسبته ١٤,٣% في مقدر ٢٠٢٦ ، رخص سير المركبات بقيمة ١٠٠

مليون دينار بانخفاض بلغت نسبته نحو ١١% في مقدر ٢٠٢٦ ، عائدات التعدين بقيمة ٧٠ مليون دينار وبنمو بلغت نسبته نحو ١٧% في مقدر ٢٠٢٦ ، والايرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية بقيمة ١٦٠ مليون دينار وبنمو ٦,٢% في مقدر ٢٠٢٦ ، والايرادات الاخرى بقيمة ٢٣٨ مليون دينار وبنمو طفيف بلغت نسبته ٠,٧% في مقدر ٢٠٢٦.

المنـــــح

بلغت المنح المقدرة نحو ٧٣٥ مليون دينار بنمو طفيف بقيمة ٥٢٠ الف دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٥.

وتشير لجنتكم المالية الى ان مقدر ٢٠٢٦ سيتجاوز تقديراته ، نتاج الجهود الملكية السامية بالاتفاق الاستراتيجي مع الاتحاد الاوروبي.

النفقات العامة

مخصصات الدعم

وشبكة الامان الاجتماعي

والتأمين الصحي واثر المخصص

٢٠٢٦

بلغت مخصصات الدعم لشبكة الامان الاجتماعي والمساعدات ٨٠٤ مليون دينار ، وشكل هذا الانفاق ٧% من اجمالي النفقات الجارية.

وشمل اثر التخصيص المالي في دعم :

- ٤,١ مليون مواطن تم تأمينه في مظلة العلاج من السرطان في مركز الحسين للسرطان.
- ٢٤٨ الف اسرة منتفعه من برامج المعونة الوطنية.
- نحو ١١,٩ مليون نسمة مقيمة على الاراضي الاردنية ، منتفعة من دعم السلع.

مما وفر استقراراً ودعماً وحماية اجتماعيه اسهمت في تحسين جودة الحياة نسبياً.

النفقات العامة

في الباب الاولى

٢٠٢٦

النفقات العامة ٢٠٢٦

بلغت النفقات العامة المقدرة " الجارية والرأسمالية " نحو ١٣,٠٥٦ مليار دينار ، وسجلت نمواً قيمته نحو ٧٨٣,٨ مليون دينار وما نسبته ٦,٤% ، مقارنة في اعادة تقدير ، التي انخفضت بقيمة نحو ٢١٨ مليون دينار وبنسبة ١,٧% عن المقدر للانفاق في ٢٠٢٥.

وقد شكلت النفقات العامة ما نسبته ١١٩% من اجمالي الايرادات العامة.

وشكلت النفقات العامة للباب الاول والثاني ما نسبته ٣٢% من الناتج المحلي الاجمالي ٢٠٢٦.

النفقات الجارية

بلغ مقدر النفقات الجارية نحو ١١,٤٥٦ مليار دينار ، وسجل نمواً نحو ٥٥٤ مليون دينار وما نسبته ٥% ، مقارنة في اعادة تقدير ، التي انخفضت بقيمة نحو ١١٩ مليون دينار وما نسبته ١% عن مقدر ٢٠٢٥.

وفي تفاصيل النفقات الجارية وتحليل لجنتكم المالية :

مخصصات الجهاز المدني وتشمل الرواتب والاجور والنفقات التشغيلية والاعانات

بلغت مخصصات الجهاز المدني نحو ٣,٢ مليار دينار ، بنمو نحو ٢٠٦ مليون دينار وما نسبته ٦,٩% ، مقارنة في اعادة التقدير ،

التي سجلت انخفاضاً بقيمة ٦٠,٦ مليون دينار او ما نسبته نحو ٢% عن مقدر ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية القطاعي لنفقات الجهاز المدني فأن نتائجها جاءت وفق الترتيب التصاعدي :

- قطاع التربية والتعليم والمؤسسات بلغ المقدر نحو ١,٣٥٥ مليار دينار وشكل ما نسبته ٤٢% من اجمالي مخصصات الجهاز المدني ٢٠٢٦.
- قطاع الصحة والمؤسسات فقد بلغ المقدر نحو ٧٧٥ مليون دينار وشكل ما نسبته نحو ٢٤% من اجمالي مخصصات الجهاز المدني ٢٠٢٦.

اما تحليل بنود النفقات الجارية للجهاز المدني من قبل لجنتكم المالية ، تبينها لمجلسكم الكريم :

بلغت الرواتب والاجور وتعبئة الشواغر : نحو ١,٩٦٥ مليار دينار باستثناء مساهمات الضمان الاجتماعي لتسجل نمو بقيمة ٨٨,٥

مليون دينار اوما نسبته ٤,٧% مقارنة في اعادة التقدير التي انخفضت نحو ٤٠ مليون دينار وما نسبته ٢,١% عن مقدر ٢٠٢٥ ، نتيجة انخفاض مخصص رواتب الموظفين المصنفون للاحالة على التقاعد وعدم تعبئة كافة الشواغر المقررة.

وبلغت مساهمات الضمان الاجتماعي نحو ٢٤٣,٦ مليون دينار بنمو مقدر نحو ١٥,٩ مليون دينار وما نسبته نحو ٧% مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٥.

النفقات التشغيلية / استخدام السلع والخدمات : ارتفع المخصص بقيمة نحو ٦٢ مليون دينار وبنسبة ١٢% ليبلغ نحو ٥٨٢ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٥ ، بعد ان سجلت انخفاض بقيمة نحو ١٤ مليون دينار وما نسبته ٢,٦% عن مقدر ٢٠٢٥.

النفقات التشغيلية :

ارتفع مخصص بند مواد وخامات بنحو ٢٥ مليون دينار وما نسبته ١٦% ليبلغ ليصل الى حصيلة نحو ١٧٩ مليون دينار ، استحوذت مخصصات وزارة الصحة على نحو ٢١ مليون دينار وما نسبته ٨٥,٦% من نمو المخصص لتغطية الادوية والاعاشة في المستشفيات ، ونحو ١ مليون دينار وما نسبته ٤% من النمو في مخصصات مستشفى الامير حمزة لشراء الادوية.

ارتفع بند قرطاسية ومطبوعات نحو ١٤ مليون دينار وما نسبته ٥٨,٦% ليستحوذ فصل وزارة التربية والتعليم على قيمة ونسبة النمو " لطباعة الكتب المدرسية " ، ليصل اجمالي المخصص نحو ٣٩ مليون.

ارتفعت مخصصات الاعانات لمؤسسات غير مالية : بقيمة نحو ١٥,٢ مليون دينار وما نسبته ٨,٧% لتصل الى نحو ١٩١ مليون

دينار مقارنة في اعادة التقدير التي انخفضت بقيمة ٦٧ الف دينار عن مقدر ٢٠٢٥.

الجهاز العسكري والامن والسلامة العامة

بلغت المخصصات المقدرة ٣,٢٩٥ مليون دينار بنمو بلغ قيمته نحو ١١٧ مليون دينار او ما نسبته ٣,٧% مقارنة في اعادة التقدير ، الذي بلغ نفس المقدر في ٢٠٢٥ .

وتشير لجنتكم المالية ان مخصصات الجهاز العسكري والامن والسلامة العامة ، هي الاكثر توازناً مقارنة في تحليل موازنات الجهات الاخرى.

التقاعد والتعويضات

بلغت فاتورة التقاعد ١,٨٢٠ مليار دينار بنمو بلغ ٧٥ مليون دينار او ما نسبته ٤,٣% مقارنة في اعادة التقدير ، التي انخفضت بقيمة ١٠ مليون دينار عن مقدر ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية فأن النمو في مخصص ٢٠٢٦ ، جاء نتيجة تغطية المتقاعدين العسكريين ممن هم دون سن ٤٥ وفق اتفاق تغطية الرواتب التقاعدية حتى بلوغ سن ٤٥ سنة ليتم تغطيتهم من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

فوائد الدين العام

بلغت فوائد الدين العام ٢,٢٦٠ مليار دينار وبنمو بلغ قيمته ٨٠ مليون دينار او ما نسبته ٣,٧% عن اعادة التقدير ، التي انخفضت بقيمة ٢٠ مليون دينار عن مقدر ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فأن الفوائد الخارجية قد بلغ مقدرها ٩٩٠ مليون دينار لتسجل نمو بلغ قيمته ٧٠ مليون دينار او ما نسبته ٧,٦% عن اعادة التقدير ، وشكلت ما نسبته نحو ٤٤%.

ليبلغ رصيد الدين العام الخارجي نحو ١٩,٢٦٠ مليار دينار والرصيد القائم للدين الخارجي المكفول نحو ٧١١,٣ مليون دينار ، ليبلغ مجموع رصيد الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) ١٩,٩٧١ مليار دينار ، بنمو بلغ قيمته نحو ٦٣٦ مليون دينار او ما نسبته ٣,٢% مقارنة في ٢٠٢٤.

وبلغت خدمة الدين العام الداخلي ١,٢٧٠ مليار دينار بنمو بلغ قيمته ١٠ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بقيمة ٢٠ مليون دينار عن المقدر في ٢٠٢٤.

مخصصات المعونة النقدية المتكررة

بلغت مخصصات صندوق المعونة الوطنية ٢٨٠ مليون دينار بنمو ٣٠٠ الف دينار عن اعادة تقدير ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فأن المخصص توزع على برامج التالية :

- المعونة النقدية المتكررة ليشمل ٤٩,٥٥٩ الف اسرة.
- الدعم النقدي الموحد ليشمل ١٩٨,١٨١ الف اسرة.
- التمكين الاقتصادي ليشمل ١,٩٢٩ الف اسرة.
- المعونة الطارئة ليشمل ١٤,٤٠٤ الف اسرة.
- التأهيل الجسماني ٦٠٩ اسرة.

دعـــــم السلـــــع

بلغ مخصص دعم السلع ٢٥١ مليون دينار بنمو بلغ ٨,٥ مليون دينار او ما نسبته ٣,٥% مقارنة في اعادة التقدير.

وبتحليل لجنتكم المالية ، توزع مخصص الدعم على :

- دعم القمح والشعير بقيمة ١٧١ مليون دينار بانخفاض بلغ قيمته ٩ مليون دينار او ما نسبته ٥% مقارنة في اعادة التقدير ومقدر ٢٠٢٥ ، وشكل المخصص ما نسبته ٦٨,١% من اجمالي دعم السلع.

- دعم الغاز المنزلي بقيمة ٨٠ مليون دينار بنمو بلغ قيمته ١٧,٥ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ومقدر ٢٠٢٥ ، وشكل ما نسبته نحو ٣١,٩% من اجمالي المخصص.

تأمين معالجة مرضى السرطان

بلغ مخصص تأمين معالجة مرضى السرطان في مركز الحسين للسرطان ١٢٤ مليون دينار ، وهو مخصص ادرج في الموازنة لاول مرة ، لمآسسة التزام الحكومة في التغطية التامينية.

دعم الجامعـــــات الرسمية

بلغ مخصص الجامعات ٨٠ مليون دينار بنمو بلغ قيمته ٥ مليون دينار او ما نسبته ٦,٧% مقارنة في اعادة التقدير ومقدر ٢٠٢٥.

علماً ان عدد الجامعات الرسمية تبلغ ١٠ جامعات.

تسديد التزامات سابقة

بلغ مخصص تسديد الالتزامات السابقة ٥٠ مليون دينار ٦٢ مليون دينار بأنخفاض بقيمة ١ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي انخفضت بقيمة ٧ مليون دينار او ما نسبته ١٠% عن مقدر ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فأن المخصص في اغلبه جاء لتغطية معالجات طبية سابقة " الاعفاءات ".

المعالجات والاعفاءات الطبية

بلغ المقدر ٥٠ مليون دينار ، وان مقارنة المخصص باعادة التقدير لا تجدي ، نتيجة مخصص تأمين معالجة السرطان بمخصص ١٢٤ مليون دينار.

النفقات الرأسمالية

بلغت مخصصات النفقات الرأسمالية نحو ١,٦ مليار دينار بنمو بلغ نسبته او ما قيمته ٢٣٠ مليون دينار نحو ١٦,٨% مقارنة في اعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بقيمة نحو ٩٨,٨ مليون دينار او ما نسبته ٦,٧% عن مقدر ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية ، فقد جاء توزيع مخصص النفقات الرأسمالية:

- نسبة ٥٣,٤% للمشاريع المستمرة وبقيمة نحو ٨٥٥ مليون دينار.
- نسبة ٣٧,٦% للمشاريع قيد التنفيذ وبقيمة نحو ٦٠١ مليون دينار.
- نسبة ٩% للمشاريع قيد التنفيذ وبقيمة نحو ١٤٤ مليون دينار.

وتؤكد لجنتكم المالية ان تصنيف المشاريع بين المستمرة او قيد التنفيذ او الجديدة تسهم في النمو وتحسين البنى التحتية وانفاق تنموي.

وشكلت النفقات الرأسمالية ما نسبته ١٢,٢% من اجمالي النفقات العامة.

لتبلغ النفقات الجارية ما نسبته ٨٧,٨% من اجمالي النفقات العامة.

وبلغت مخصصات المشاريع للمحافظات ما قيمته ١٠٠ مليون دينار في مقدر ٢٠٢٦.

العجـــــــــز

بلغ عجـــز الموازنة " الباب الاول " نحو ٢,١٢٥ مليار دينار ، وما نسبته ٤,٦% من الناتج المحلي وفق فرضيات تحقيقه والمبين في المؤشرات الاقتصادية ، الا ان النسبة متغيرة نسبة الى ما اشارت له لجنتكم المالية في اعادة احتساب قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

وقد شكل العجز ما نسبته ١٦,٣% من اجمالي مخصصات النفقات العامة.

مقابل عجز الموازنة في ٢٠٢٥ ، البالغ نسبته ٥,٢% من الناتج المحلي الاجمالي ، الذي شكل ما نسبته ١٨,٤% في اعادة تقدير ٢٠٢٥.

موازنة التمويل " المصـــــادر "

بلغت مصادر التمويل نحو ٩,٨١١ مليار دينار ، وفي تفاصيلها :

- القروض الداخلية وبلغت نحو ٥,٥٤٤ مليار دينار ، وشكلت ما نسبته ٥٦,٥% من اجمالي مصادر التمويل.

- قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة وبلغت نحو ٢,٢٥١ مليار دينار ، وشكلت ما نسبته نحو ٢١% من اجمالي مصادر التمويل.

- اصدار سندات محلية بالدولار وبلغت نحو ١,٤٦٤ مليار دينار ، وشكلت ما نسبته نحو ١٥% من اجمالي مصارد التمويل.

- قروض وسندات اخرى بعملات اجنبية وبلغت ٧٠٩ مليون دينار ، وشكلت ما نسبته ٧,٢% من اجمالي مصادر التمويل.

- القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية وبلغت نحو ٤٣,٧ مليون دينار ٠,٤% من اجمالي مصادر التمويل.

استخدامات مصادر التمويل

وقد جاء توزيع الاستخدامات :

- تسديد عجز الموازنة بقيمة نحو ٢,١٢٥ مليار دينار وبلغت نسبته من الاستخدامات ٢١,٧%.
- اطفاءات الدين الداخلي بقيمة ٤,٤١٦ مليار دينار وبلغت نسبتها من الاستخدامات ٤٥%.

- اطفاء سندات محلية بالدولار بقيمة نحو ١,٤٠٧ وبلغت نسبته من الاستخدامات ١٤,٣%.
- تسديد اقساط القروض الخارجية المستحقة بقيمة ٨٩١ مليون دينار وبلغت نسبتها من الاستخدامات ٩%.
- اطفاء قروض وسندات اخرى بعملات اجنبية بقيمة ٣٥٤,٥ مليون دينار وبلغت نسبته من الاستخدامات ٣,٦%.
- سلفة وزارة المالية لسلطة المياه بقيمة نحو ٢٨٩ مليون دينار وبلغت نسبتها من الاستخدامات ٢,٩% ، اضافة الى تسديد اقساط قروض داخلية مستحة على السلطة بقيمة ٤٣ مليون دينار.
- تسديد مستحقات شركة الصكوك الاسلامية بقيمة ٦٢ مليون دينار وبلغت نسبتها ٠,٦%.
- اقساط قروض معالجة المتأخرات الحكومية بقيمة ٢٢٣ مليون دينار وبلغت نسبتها ٢,٣%.

موازنات الوحدات

الباب الثاني

٢٠٢٦

ايرادات الوحدات الحكومية

بلغ مقدر ايرادات ٢٤ وحدة حكومية نحو ١,١٩٨ مليار دينار ، منها ٢١ وحدة حكومية تحقق ايرادات ذاتية بقيمة نحو ٩٢٦ مليون دينار ، و ٥ وحدات حكومية تتلقى دعم من الخزينة العامة بمخصص بلغ ٤٤ مليون دينار.

وبمقارنة اعادة التقدير ، حققت الايرادات نمواً بلغ قيمته نحو ٢٧٩ مليون دينار او ما نسبته ٣٠,٣% ، وسجلت تراجعاً بنسبة ٩% وبقيمة نحو ٩١,٦ مليون دينار عن مقدر ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية فأن من ابرز البنود التي حققت نمواً مقدراً في ايراداتها :

- ايرادات بيع السلع والخدمات والمقدرة نحو ٩٢٦ مليون دينار بنمو بلغت نسبته ٣٥% او ما قيمته نحو ٢٤٣ مليون دينار

مقارنة في اعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بنسبة ٦,٥% او بقيمة نحو ٤٧,٨ مليون دينار ٢٠٢٥.

- المنـح بمقدر نحو ٩٨,٨ مليون دينار وبنمو بلغت نسبته ٢٧,٧% او ما قيمته نحو ٢١,٥ مليون دينار مقارنة باعادة تقدير ٢٠٢٥.
- دعم حكومي نحو ٤٤ مليون دينار وبنمو بلغت نسبته نحو ١٣% او ما قيمته نحو ٥ مليون دينار مقارنة في اعادة تقدير ٢٠٢٥.

ومن ابرز الوحدات الحكومية التي سجلت نمواً في ايراداتها :

- ايرادات شركة الكهرباء الوطنية بقيمة نحو ١٥١ مليون دينار مقابل سالب نحو ١٢٢ مليون دينار في اعادة التقدير ٢٠٢٥ ، وشكل نمو ايراداتها ما نسبته نحو ٥٤% من اجمالي نمو ايرادات الوحدات الحكومية.

- ايرادات صندوق التأمين الصحي المدني وبلغت قيمة النمو نحو ٢٤,٥ مليون دينار بحصيلة ٢٠٥ مليون دينار ، وشكل نمو ايراداتها ما نسبته ٨,٨% من نسبة نمو الايرادات.

- ايرادات سلطة اقليم البترا وبلغت قيمة النمو نحو ٢٠,٧ مليون دينار ، وبحصيلة نحو ٣٩ مليون دينار وشكل نمو ايراداتها ما نسبته ٧,٤% من نسبة نمو الايرادات.

- ايرادات شركة تطوير العقبة وبلغت قيمة النمو ١٠,٦ مليون دينار بحصيلة نحو ١٤٤,٨ مليون دينار ، وشكل نمو ايراداتها ما نسبته ٣,٨% من نسبة نمو الايرادات.

- ايرادات شركة مياه الاردن مياهنا وبلغت قيمة النمو نحو ١٥,٩ مليون دينار بحصيلة نحو ٢٦٩,٦ مليون دينار ، وشكل نمو ايراداتها ما نسبته ٥,٧% من نسبة نمو الايرادات.

النفقات الجـــارية للوحدات الحكومية

بلغت النفقات الجارية المقدرة ١,٢٤١ مليار دينار بنمو بلغت نسبته ٩,٩% او ما قيمته نحو ١١٢ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي انخفضت بقيمة نحو ٣٩ مليون دينار او ما نسبته ٣,٣% عن نقدر ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية فأن من ابرز البنود التي اسهمت في نمو النفقات الجارية :

- الفوائد الداخلية بمخصص نحو ٣١٥,٨ مليون دينار ، وسجلت نمواً بلغ قيمته نحو ٤٩ مليون دينار ، وشكل النمو فيها ما نسبته نحو ٤٣,٧% من نمو النفقات الجارية.

- استخدام السلع والخدمات بمخصص نحو ٥٠٩,٨ مليون دينار ، وسجلت نمواً بلغ قيمته نحو ٣٦,٤ مليون دينار ، وشكل النمو فيها ما نسبته نحو ٣٢,٥% من نمو النفقات الجارية.
- الرواتب والاجور والعلاوات بمخصص نحو ٣٢٢ مليون دينار ، وسجلت نمواً بلغ قيمته نحو ٢٢ مليون دينار ، وشكل النمو فيه ما نسبته ١٩,٦% من نمو النفقات الجارية.
- مساهمات الضمان الاجتماعي بمخصص٣١,٤ مليون دينار ، وسجلت نمواً بلغ قيمته نحو نحو ٢,٩ مليون دينار ، وشكل النمو ما نسبته نحو ٢,٦% من نمو النفقات الجارية.

النفقـــــات الرأسمالية

بلغ مقدر النفقات الرأسمالية نحو ٦٢٨,٨ مليون دينار بنمو بلغ نسبته ١٩,٤% او ما قيمته نحو ١٠٢,٣ مليون دينار مقارنة في

اعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بنسبة ١٣,٨% او ما قيمته نحو ٨٤,٣ مليون دينار عن مقدر ٢٠٢٥.

وبتحليل لجنتكم المالية توزعت مصادر تمويل النفقات الرأسمالية الى :

- تمويل داخلي بتغطية بلغت نحو ٤٥٧ مليون دينار ، وشكلت ما نسبته ٧٢,٦% من اجمالي مخصص النفقات الرأسمالية.
- المنـــــــح بتغطية بلغت نحو ٩٩ مليون دينار ، وشكلت ما نسبته ١٥,٧% من اجمالي مخصص النفقات الرأسمالية.
- قروض خارجية بتغطية بلغت نحو ٦٢,٣ مليون دينار ، وشكلت ما نسبته ٩,٩% من اجمالي مخصص النفقات الرأسمالية.
- دعم حكومي بتغطية بلغت ١٠,٧ مليون دينار ، وشكلت ما نسبته ١,٧% من اجمالي مخصص النفقات الرأسمالية.

الفوائـــــض الماليـــــــــة

بلغت الفوائض المالية المقدر تحويلها الى الخزينة العامة نحو ٥١ مليون دينار ، بانخفاض بلغت نسبته ٧,٢% او ما قيمته نحو ٤ مليون دينار مقارنة في اعادة التقدير ، التي سجلت نمواً بلغ قيمته ٢١,٥ مليون دينار او ما نسبته ٦٤% عن مقدر ٢٠٢٥.

وفي نسب توزيع المساهمة في الفوائض :

- **المؤسسة الاستهلاكية المدنية بنسبة ١,٩% .**
- **صندوق توفير البريد بنسبة ١,٥% .**
- **الشركة العامة الاردنية للصوامع والتموين بنسبة ٥,٩%.**
- **مركز ايداع الاوراق المالية بنسبة ٢,٩%.**
- **شركة تطوير العقبة بنسبة ١٩,٥%.**
- **شركة مياه الاردن مياهنا بنسبة ٥,٩%.**

- **شركة السمرا لتوليد الكهرباء بنسبة ٤٠,٧%.**
- **شركة المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية بنسبة ٢١,٥%.**

العجـــــــــز

بلغ عجز موازنات الوحدات الحكومية نحو ٦٧١ مليون دينار في مقدر ٢٠٢٦.

واظهرت نتائج ٥ وحدات حكومية عجـز في موازناتها تبينها لجنتكم المالية :

- عجز سلطة المياه وشكل ما نسبته ٥١,٢% من اجمالي صافي العجز.
- عجز شركة الكهرباء الوطنية وشكل ما نسبته ٥٧,٧% من اجمالي صافي العجز.

- شركة مياه اليرموك وشكل ما نسبته ١,٤% من اجمالي صافي العجز.
- عجز شركة مياه العقبة وشكل ما نسبته ٠,٦% من اجمالي صافي العجز.
- شركة بورصة عمان وشكل ما نسبته ٠,٢% من اجمالي صافي العجز.

ولغايات اظهار نتائج مخصصات النفقات الرأسمالية في الباب الاول موازنة والباب الثاني الوحدات الحكومية ، بلغت نحو ٢,٢٢٩ مليار دينار.

معالي الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

بعد ان قامت لجنتكم المالية دراسة وتحليل مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٦.

ودراسة رد الحكومة على توصيات اللجنة المالية في موازنة ٢٠٢٥ والمقرة من مجلسكم الكريم ، والتي تم الاخذ بما جاء فيها من الحكومة ، وهي متوفرة لدى الامانة العامة لمن يرغب بالاطلاع على تفاصيلها.

وخلصت لجنتكم المالية الى جملة من التوصيات ، وترى ان على الحكومة تنفيذ ما جاء فيها :

السياسة المالية والنقدية :

اولاً : العمل على رفع رواتب كافة العاملين في الجهاز العسكري والمدني والمتقاعدين منهم ، بما يوازي معدل التضخم التراكمي ، الذي اسهم بشكل مباشر في سرعة تآكل دخولهم.

ثانياً : اعادة دراسة هيكل نسبة الضريبة العامة على المبيعات ، بما يتسق واثرها على مستوى دخول المواطنين.

ثالثاً : العمل على تخفيض كلف واعباء خدمة الدين العام ، مع توفر تمويل من المساعدات الخارجية بنسب فائدة متدني ومتوسط ، وتخفيض الفائدة بنسبة نصف نقطة مئوية في ٢٠٢٥ ، وانخفاض كلف الاقتراض وفق اعادة احتساب الناتج المحلي الاجمالي نسبة الى الدين العام ، لتسهم هذه العوامل في هيكل كلف ومتوسط الفائدة.

رابعاً : عدم فرض اي من الضرائب الجديدة او النقل بين جداول الضريبة العامة على المبيعات الى النسبة الاعلى.

خامساً : الالتزام في صرف مخصصات الطوارىء البالغة ٦٠ مليون دينار ، ضمن ضرورات الطوارىء.

سادساً : عند اقرار اي من موازنات الوحدات الحكومية / الشركات المملوكة للحكومة او باي شركة مساهم فيها ، تحليل ايراداتها وفق نشاطها الفعلي وعلى ان لا يتجاوز نمو انفاقها الجاري ٢٥% من نمو ايراداتها المتحققة فعلياً باستثناء سدادها لالتزامات تمويلية.

سابعاً : انشاء صندوق استثماري ، يشمل المتقاعدين عسكريين ومدنيين ، والعاملين مستقبلا ضمن اقتطاعات شهرية لمن يرغب ، يكون نواة المساهمة بالمشاريع الكبرى ومنها مدينة " عمرة " ، على ان تكون المشاريع ذات مردود استثماري وضمن دراسات الجدوى الاقتصادية.

ثامناً : رصد المخصصات المالية الكافية لحساب الرديات الضريبية " دخل ومبيعات ".

تاسعاً: تمديد قرار تحفيز التداول العقاري ، لاعفاء الشقق من ١٥٠ فما دون و ٥٠% للمساحة الاعلى ، وفق النسب المبينة في القرار.

عاشراً : على البنك المركزي التعميم على البنوك بالالتزام في خفض نسبة الفائدة عند قرار تخفيضها على العقود بالمدة الزمنية التي تعكس فيها عند قرار ارتفاعها.

حادي عاشر : استمرار برنامج البنك المركزي الخاص في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية بفائدة تفضيلية.

الاستثمار :

اولاً : متابعة كافة نتائج زيارات جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله لمختلف الدول ، والاستفادة من فتح آفاق جذب الاستثمارات الاجنبية والتعاون الثنائي.

ثانياً : عمل دراسة على اثر تطبيقات قانون البيئة الاستثمارية " التغذية الراجعة " للاستفادة منها لتحسين وتطوير بيئة العمل.

ثالثاً : استمرار العمل على اعادة هندسة الاجراءات الخاصة بالقرار الاستثماري ، للحد من البيروقراطية.

رابعاً : العمل على تعديل نظام البيئة الاستثمارية بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي.

خامساً : العمل على منح المزيد من الحوافز الجاذبة للاستثمار في المحافظات ، وبعد دراسة الحوافز المقدمة في الاقليم.

الصناعة والتجارة :

اولاً : العمل على توحيد برامج دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، ضمن مظلة واحدة واطلاق برامج دعم وفق نتائج دراسة ابرز التحديات لنموها وتطورها.

ثانياً : تسهيل ودعم المشاريع الانتاجية الريفية ، ودمج البرامج الموجهة لها ضمن برنامج موحد ومن خلال لجنة تشمل الوزارات المعنية.

ثالثاً : انشاء وحدة تعنى بحماية المستثمر خاصة للسلع التي يروج لها وبيعها من خلال منصات التواصل الاجتماعي.

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة:

اولاً : انهاء اتاحة كافة الخدمات الحكومية الكترونياُ ، اضافة الى استكمال انشاء المراكز في مختلف المحافظات.

ثانياً : العمل التدريجي على توفير البنى التحتية لتطوير الذكاء الاصطناعي.

ثالثاً : استمرار التدريب والتأهيل لطلبة تكنولوجيا المعلومات المنتهية بالتوظيف ، وتشجيع الافكار الريادية.

وزارة العمل :

اولاً : التوسع في التدريب المهني والتقني المتخصص ، وتلبية متطلبات التدريب وفق المعايير الدولية ، والاستفادة من اسواق العمل المتاحة الخارجية في الجمهورية الالمانية.

ثانياً : الاستمرار في تنظيم سوق العمل وتصويب كافة اوضاع العاملين المخالفين لقانون العمل.

ثالثاً : التوسع في برامج التمويل من صندوق التنمية والتشغيل ، بما يشمل الافكار الريادية والابتكار وخاصه في قطاع تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي ، وتبني الافكار الابداعية ، خاصة لخريجي الجامعات.

التربية والتعليم والتعليم العالي :

اولاً : تدريب وتأهيل المعلمين على برامج تدريس بتيك ، والتوسع في توفير متطلبات الاختيار في كافة المناطق الجغرافية ، وضمن خطة وبرنامج تنفيذي للتوسع التدريجي.

ثانياً : توجيه الجامعات في العمل على ادخال تخصصات جامعية ، تواكب المستقبل ، او التخصصات التقنية الفرعية المتخصصة.

ثالثاً : الاستمرار في رصد المخصصات المالية الكافية لتغطية طلبات صندوق الطالب الفقير لمن تنطبق عليه الشروط.

المياه والزراعة :

اولاً : الاستمرار بخفض الفاقد المائي التدريجي وبمعدل سنوي ووقف الاعتداءات على خطوط المياه او المصادر المائية.

ثانياً : دعم الجمعيات التعاونية متعددة النشاط الزراعية والتصنيع الزراعي ، بما يمكنها من التوسع وتنفيذ مشاريع انتاجية تعود على المنتسبين وعلى المجتمعات المحلية بالتنمية.

ثالثاً : اجراء مُسوح سنوية على حيازة تربية الاغنام ، بما يضمن ايصال الدعم وفق الاسس والمعايير الى مستحقيه.

رابعاً : دعم الزراعات المتنوعة ، للمحاصيل التي يتم استيرادها وفق جغرافيا المناخ لمناطق المملكة.

خامساً : مراقبة كميات انتاج المحاصيل الزراعية ، والعمل على تعويض النقص فيها وفقاً لقاعدة الانذار المبكر لتوفيرها في الاسواق وللمحافظة على مستوى اسعارها وضمن قدرة المواطن على شراءها.

القطاع السياحي :

اولاً : الاستفادة من نتائج بيانات الوجهات السياحية ، والعمل على تنوع البرامج السياحية في المناطق التي تشهد او شهدت انخفاضاً

في وجهتها السياحية ، او شمول مبيت مع كلفة طيران المنخفض التكاليف ضمن الدعم الموجه من هيئة تنشيط السياحة.

ثانياً : التوسع في البرامج التي تهم الزائر العربي وعمل انشطة سياحية ثقافية ، لزيادة عدد الزوار.

ثالثاً : اعداد خطة لتطوير المواقع السياحية التدريجي وفق برنامج تنفيذي واستغلال المناطق الاكثر جذباً ، ورفع جاهزية البنى التحتية ، وطرح مشاريع شراكة مع القطاع الخاص.

رابعاً : تعميم نسب الزوار الاعلى ، على مختلف الجمعيات الحرفية ، ليسار الى انتاج منتجات حرفية تلبي اهتماماتهم .

ديوان المحاسبة :

اولاً : العمل على اجراء دراسة تقييم لاثر انسحاب رقابة ديوان المحاسبة المسبقة على اداء المخرجات الرقابية ، قبل تنفيذ قرار وقف الرقابة المسبقة.

ثانياً : ربط تصنيف الجهات الخاضعة للرقابة وفق المعايير التي حددها ، وقرار الانسحاب من اجراءات التدقيق المسبق.

ثالثاً : اجراء دراسة في كفاءة وحيادية اداء الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لرقابته القانونية.

توصيات اخرى

اولاً : مساواة مفتي دائرة الافتاء بكافة الامتيازات الممنوحة للقضاة الشرعيين.

ثانياً : تمديد قرار الاعفاء من رسوم تراخيص الابنية بنسبة ٧٥% ، لتوسيع الاستفادة من القرار.

واذ تأمل لجنتكم المالية من مجلسكم الكريم الموافقة على توصياتها.

عواد عبد الرحمن الغويري أ.دكتور نمر سليحات العبادي

امين عام مجلس النواب رئيس اللجنـــــــــة المالية

Eyad.

مخالفة : سعادة الدكتور موسى الوحش.

مخالفة : سعادة الدكتور ناصر النواصرة.